المجتمع المدني في الجزائر
- الواقع والمعوقات -

د/ حسينة حماميد

أستاذة محاضرة بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

جامعة الحاج لخضر – باتنة

مقدمة:

أكد تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2003 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن البلدان العربية يسودها أدنى مستوى من التمتع بالحريات بين مناطق العالم. وأضاف تقرير آخر للتنمية لسنة 2004 والمصادر في مطلع 2005 عن الأمم المتحدة تحت عنوان " نحو الحرية في الوطن العربي" ما مفاده أن العالم العربي يأتي في مقدمة المناطق الجغرافية التي تشكو شعوبها من كبت الحريات، واستبداد السلطة السياسية [1] هذه النتيجة توحي بوجود أزمة تعيشها وتعاني منها المجتمعات العربية، الشيء الذي دفع الكثير من المهتمين بالشؤون العربية لدراستها وتحليلها والغوص في مسبباتها.

وفي إطار تلك الاهتمامات برز مصطلح المجتمع المدني ليتموقع على رأس التحليلات الاجتماعية والسياسية العربية والأكاديمية. ولم يتوقف الحال هنا، بل تحول إلى توظيف على المستوى السياسي، وإلى قوة معيارية في مجال النقد السياسي. [2]



تزامن هذا التحول مع تعاظم دور المجتمع المدني في استعادة الديمقراطية وتفعيلها، والحريات وحقوق الإنسان في إعادة تشكل الدولة وحمايتها من الانهيار. ومثلت أوربا الشرقية مثالا حول كيفية بناء الدولة على أسس ديمقراطية، بمعنى قيام سلطة تقبل بتعدد القوى السياسية وتنافسها بطرائق سليمة وسلمية[3]

وحسب ما ذكره عبد الحميد إسماعيل الأنصاري، فإن سرعة انتشار الديمقراطية في تلك البلدان راجع إلى وجود البنية التحتية للديمقراطية، وهي قيم ومؤسسات المجتمع المدني التي بقيت حبيسة سجون الدولة الشمولية، لكنها ما فتئت وأن استرجعت قواها بحكم تقاربها جغرافيا من البلدان ذات الأنظمة الديمقراطية.[4]

السؤال الذي نطرحه هو كالآتي: هل الديمقراطية على الشكل الغربي ممكنة التحقيق على النمط العربي؟ وهل البنية التحتية(مجتمع مدني) التي تفاعلت هناك في الغرب يمكن أن تؤدي الدور نفسه في البلدان العربية وفي الجزائر بالخصوص باعتبار أن الجزائر تنتمي جغرافيا لفضاءات العالم العربي؟ أعتقد بل أكاد أجزم بأن الجواب "لا".

ولكي أثبت صحة فرضيتي سأنطلق في ورقتي هذه من تصريح صدر من طرف رئيس الجمهورية الجزائرية السيد" عبد العزيز بوتفليقة" أمام الكونغرس الأمريكي في زيارته الأخيرة للولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ 12-13 جويلية 2001 حيث قال:" إن دولة القانون والديمقراطية والتعددية

وتداول السلطة واحترام الحريات وحقوق الإنسان هذه ثقافة قائمة بذاتها نحن لا نملكها".[5]

ربما يكون ما نطق به الرئيس الجزائري يعبر – في نظري- عن صراحة بليغة تكشف عن مكنونات نفسية لمواطن جزائري ورئيس دولة في نفس الوقت. وربما تفسر أشياء وأمور أخرى لا يعلمها إلا هو. مع ذلك سنستند على تصريحه هذا لطرح إشكالية ورقتنا: المجتمع المدني هل له وجود في الجزائر؟ هل له كيانات ؟ وهل لهذه الكيانات شرعية قانونية ؟ ومتى ظهرت ؟ ولماذا ؟ وإذا سلمنا بوجود كيانات ما يسمى المجتمع المدني على مستوى النص فهل هناك ما يوازيها من حيث الممارسة ؟ وإذا افترضنا بأن الممارسة مجسدة فهل هي فاعلة أم مفعول بها وفيها ؟ وإذا كانت غير فاعلة فما هي العوائق التي تحول دون قيام مجتمع مدني جزائري فعال داخليا ؟ وإذا لم يوفق داخليا فماذا عن الأدوار الجديدة تجاه العولمة ما بعد البشري؟

هذه الأسئلة وغيرها سنحاول الغوص فيها بدقة محاولين البحث والتحليل ليس كمختصين في هذا المجال، وإنما من باب إعداد غير المختصين لفهم كلام المختصين.

أزمة المفهوم :

لا يزال الحديث عن المجتمع المدني وماهيته وتعريفاته وأصوله يخترق الخطاب الأكاديمي النظري، والخطاب السياسي مما يصعب ويضعف من إمكانية التأصيل النظري للمفهوم، مما يؤدي – يقول أحمد شكر الصبيحي –إلى ثلاثة

اختيارات سلبية: الانتقالية في نقل المفهوم، التحيز في نقل المفهوم، المبالغة في قيمة المفهوم.[6]

على مستوى أصل المفهوم، أكد الحبيب الجنحاني أن مفهوم المجتمع المدني حديثا يعتبر دخيلا على تراث الفكر السياسي العربي الإسلامي، وأنه برز في الخطاب السياسي العربي في العقود الأخيرة. يضيف- الصبيحي- بأن مفهوم المجتمع المدني بمعناه الحديث مرتبط أساسا بواقع التحولات والتطورات السياسية في العالم الغربي الصناعي الرأسمالي. ويرى متروك الفالح بأن المجتمع المدني هناك تكون نتيجة عملية نجح فيها الغرب ودوله عن طريق الإشغالات الاجتماعية المسماة "مدنا" وقواها وثقافيها أن يقضي، بالتعاضد مع الحروب الدينية وما صاحبها من تفكك، على الروابط الدينية والعقيدية والأسرية والقبلية. ونتيجة لتلك الثورات تم القضاء على تأثيرات تلك الكيانات الأخيرة، وعلى فعاليتها في حركية وعلاقة الفرد بالفرد، أو الفرد بالجماعة الصغيرة أو الكبيرة. وعليه قامت مؤسسات المجتمع المدني في الغرب على منظومة قيمية قاعدتها الرابطة المهنية والوظيفية والمادية بشكل عام. بكلمة أخرى، القضاء على تلك الكيانات الاجتماعية التقليدية وثقافتها وقواها وإحلال محلها المنظومة الثقافية والقيمية المرتبطة بالمدن وقواها كما تشكلت في القرون السابع عشر والثامن عشر وحتى أوائل القرن العشرين . بالإضافة إلى نشرها وتوسيعها في المناطق الريفية. [7]

إذن يمكننا القول أن ما تم ذكره عبارة عن عملية إحداث نقلة نوعية في تعامل العقل مع أمور الفكر وشؤون الحياة السياسية والمجتمع. لكن مثل هذه العملية لم تحدث في المنطقة العربية. وهناك إجماع من قبل المفكرين العرب على غياب هذه العملية أو النقلة الكيفية التي تمس البنى الذهنية،[8] وأنه لم يتم تحقيقها لأسباب عديدة، ولربما – يقول الفالح- لن تحدث على نحو جذري.[9]. حيث أكد – الجنحاني- على تأثر رواد الفكر الإصلاحي العربي الإسلامي في القرن التاسع عشر. بمفاهيم سياسية غربية جديدة مثل الوطن والدستور، والانتخابات، والعدل السياسي، والحريات العامة، دون التأثر بمفهوم المجتمع المدني، بالرغم من أن هذا المفهوم كان في صدارة الموضوعات السياسية والفكرية التي أثارت شهية البحث والتحليل لدى النخب الأوروبية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بصفة أخص لتزامن هذه الفترة مع تواجد هؤلاء المصلحين العرب في تلك الأقطار الأوروبية. لقد مر مفهوم المجتمع المدني بمراحل تاريخية كان لفلاسفة عصر التنوير النصيب في صياغة هذا المفهوم، ثم أكمل الصياغة فلاسفة الاقتصاد والاجتماع. ولذلك فمن الصعوبة بمكان أن يهتم هؤلاء الرواد الأوائل المنبهرين بالانجازات الغربية بمصطلح المجتمع المدني كمفهوم سياسي اجتماعي.[10]

أما على المستوى اللغوي والإصلاحي، يثير- وجيه كوثراني- في ورقته المعنونة " مجتمع أهلي أم مدني" أشكلة ترجمة المصطلح La société civile كإطار لإشكال مفاهيمي في اللغة العربية، حيث يرى بوجود وتدرج في الاشتقاق اللغوي والمفاهيمي معا في اللغات الأجنبية الأوروبية بين مصطلحات

Cité , Civil, Civique, Citoyen لكنه لا يرى ذات التطابق والتدرج في اللغة العربية والتراث. وإذا كنا يضيف كوثراني نجد في لغتنا مصطلح المدينة والمدنية، فإن تعبير "المواطنة" الذي انتشرت استعمالاته لترجمة Citoyenneté يخرج عن " المدنية" و"المدني" ويستعير تعبير الوطن كأساس للاشتقاق.[11] وعليه، نقول إن هذه المسألة لا تعني مشكل لغوي فحسب بل تتعداه إلى طرح إشكال مفاهيمي في المصطلح. ويفسر- كوثراني- ذلك بأن المواطنة والمواطن تعبيران ارتبطا بنشأة الدولة القطرية الوطنية المرتبطة بدورها بحدود القطر أو الإقليم أو المنطقة برزت إلى الوجود نتيجة خرائط سياسية نتجت بدورها في النظام العالمي بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية.[12]

يؤكد – محمد عابد الجابري- ما سبق ذكره حيث يرى بأن المجتمع المدني هو بالدرجة الأولى مجتمع المدنية ولا معنى له بدونها، وإن لفظة Cité, City في اللغات الأوروبية ليس لها مقابل خاص في لغتنا. وكلمة" الحاضرة" التي تعني حضور القوم والحضارة ربما هي المصطلح الأقرب إلى "السيتي" خلاف البداوة. يضيف الجابري إن " السيتي" لا تعني مجرد الحضور، بل إنها تتوسع في معناها Civitis إلى الشخصية المعنوية والقانونية التي قوامها مجموعة مكن المواطنين(سيتويان بالفرنسية Citoyen) (وسيتيزون بالانجليزية Citizens) أي سكان السيتي ويعيشون بصورة مستقلة وتسري عليهم نفس القوانين.

وتماشيا مع طرح الكوثراني، يقول الجابري بأن كلمة مواطن بالعربية لا تؤدي معنى Citizens بالانجليزية أو Citoyen بالفرنسية لأنها تشير إلى الوطن.

هذا الأخير (Patrie) وهو أرض قبل كل شيء هو غير السيتي. إن المعنى الذي يراد مقابلته بين عضو السيتي والمواطن هو الشخص الذي يتمتع بالحقوق الخاصة بأعضاء السيتي (مدينة- دولة)، وهو ما يعني النقيض لكلمة (سوجي Sujet أحد الرعايا). ولكي يوضح معنى المواطن ساق الجابري عبارة للمفكر الفرنسي "آلان" – يقول أنها مشهورة- تتلخص في خصلتان تميزان المواطن: المقاومة والامتثال. بالامتثال يضمن النظام وبالمقاومة يضمن الحرية. يضيف الجابري إن كلمة Citoyezn بالفرنسية و Citizens بالانجليزية تترجم اليوم إلى العربية بكلمة مواطن. وإن كانت ترجمة غير دقيقة فهي مقبولة لغياب البديل. وبالمفهوم اليوناني الروماني للكلمة تعني كلمة مواطن لا بانتمائه لوطن، بل لكونه يتمتع بحق المشاركة السياسية، حق المساهمة في تدبير وتسيير شؤون المدينة.[13]

بهذا التحليل لمعنى المصطلح، نرى بأن المجتمع المدني كفكرة ظهر منذ القدم. مع ذلك وجد صياغته القانونية والسياسية في أحضان الثورة الفرنسية وما نتج عنها من إعلان لحقوق الإنسان والمواطن، حيث تحول عمليا إلى فكرة المواطنة بمعناها الحديث.[14]

ونحن إذ نريد أن نتفادى أزمة المفهوم من جهة، وفي غياب البديل من جهة أخرى، سنأخذ بالتعريف الذي تبنته ندوة " المجتمع المدني" الذي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية عام 1992:" يقصد بالمجتمع المدني المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة وفي استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة، منها أغراض سياسية

كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني والقومي، ومثال ذلك الأحزاب السياسية، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضاءها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي، وفقا لاتجاهات أعضاء كل جماعة، ومنها أغراض للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية." (15)

وبما أن مركز ابن خلدون في مصر، يعتبر حسب مؤسسه " سعد الدين إبراهيم" المرجعية الفكرية والبحثية الأولى والرئيسية في مسائل المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، سنعتمد على تعريفه لهذا المصطلح على اعتبار أن المركز في حد ذاته هو نموذج لمنظمات المجتمع المدني، إذ تشير مجلة المركز التي تحمل اسم" صيحة المجتمع المدني" إلى أن المجتمع المدني هو " المؤسسات غير الحكومية، وتقوم بمجهود مهني لا يهدف إلى الربح، ويهتم بالشأن العام من موقع تحليلي نقدي وتدافع عن الحريات الأساسية، وتستهدف إطلاق المبادرات والطاقات الأهلية، بالقدر نفسه الذي يدافع به عن مؤسسات الدولة والمجتمع ضد النزاعات الغوغائية والفاشية والتزمتية. (16)

ووفقا لما سبق ذكره، فإن الأحزاب تعتبر نماذج من كيانات المجتمع المدني لكن هناك الكثير من يرى خلاف ذلك. للتفصيل أكثر في هذا المفهوم، ولأن طرحنا يحتم علينا الأخذ برؤى الجزائرية لهذا المفهوم، نستعرض ما صرح به حديثا السيد" أحمد شنة" الأمين العام لأكاديمية المجتمع المدني في الجزائر حيث قال:" أعتقد أن الحديث السائد اليوم عن المجتمع المدني سواء في الجزائر أو في

باقي الأقطار العربية، هو من باب المجاز لكي لا أقول الخرافة، إذ لا يعقل أن نتحدث أو ننساق وراء الاصطلاحات دون تمحيص ودراسة، فالذي ينطبق على المجتمعات الغربية من مفاهيم أو مناهج أو تجارب، ليس بالضرورة صالح للاستهلاك عندنا..." وهو ما يؤكد في اعتقادنا أن المفهوم في أزمة – كما عنونا هذا العنصر – سواء على المستوى العربي عامة أو الجزائري بخاصة بسبب أن الجزائر لا تختلف في أوضاعها في كثير أو قليل عما يحدث في الساحة العربية. مع ذلك فقد تمنى" أحمد شنة" أن يحدث اتفاق بين العرب على تعريف موحد أو تقربي لمصطلح المجتمع المدني. وكذلك حول أرضية مشتركة لمفهوم منظمات المجتمع المدني.[17]

نعتقد أن مركز دراسات الوحدة العربية قد قام بذلك – كما أسلفنا الذكر- لكن يبدو لي أن ذات المركز اختلف مع آخرين حول دمج الأحزاب في إطار المجتمع المدني وعلى هذا الأساس يؤكد "أحمد شنة" بأن منظمات المجتمع المدني لم ولن تكون في أي يوم من الأيام بديلا عن الدولة الوطنية، أو جهازا يمارس المعارضة السياسية تحت أقنعة اجتماعية. ويضيف بأن هذه المؤسسات تعمل على تدارك العجز الذي تتركه المؤسسات الرسمية لاعتبارات هيكلية أو تنظيمية، وضرورة قيام هذه المنظمات بوظائف وأعباء جديدة تتخطى حدود النمطية إلى آفاق الشراكة الفعلية مع الأجهزة الحكومية في اتخاذ القرار وصناعته، دون إلغاء للدولة، أو تطلع إلى السلطة، لأن مجال التطلع إلى السلطة هو النضال عن طريق الأحزاب، ليس منظمات المجتمع المدني – يقول شنة- " فهي في نظري أسمى من هذه الغاية، وأكبر من هذا الطموح."[18]



ولأن الوضع عندنا في الجزائر أكثر تشعبا وتداخلا من أي دولة عربية أخرى، فإننا نرى بأن تعريف "أحمد شنة" هو الذي يتماشى مع طرحنا، ومنه نطرح سؤال محوري: هل يمكن أن نقول بوجود مجتمع مدني في الجزائر؟ نجيب بالنفي. لكن هناك كيانات ومؤسسات تسمى " مجتمع مدني"، لكنها لعدم فعاليتها لا ترقى إلى مستوى المعنى الأصيل للكلمة. سنحاول عن طريق البحث والدراسة ترجيح كفة هذا الطرح. ولنبدأ بالفترة الاستعمارية ذلك أن بعض الدراسات ترى بأن هذه المرحلة تمثل بذور جنينية لما يمكن تسميته بالمجتمع المدني.

المجتمع المدني في التراث الاستعماري:

اخترع الفرنسيون الذين يدعون أنهم حملة حضارة وأصحاب رسالة تمدينية، مصطلحا تاريخيا هو " الأنديجان"، وهو من تصميم مهندسي الحكم المدني ابتداء من السبعينات من القرن التاسع عشر. يعني هذا المصطلح بالعربية "الأهلي" نسبة إلى قانون الأهالي الذي يعني بدوره مجموعة نصوص وإجراءات استثنائية سنها السادة الفرنسيون بغرض الالتزام بالنظام والانضباط في صفوف المسلمين، ووظفوها- يقول سعد الله – ضد الجزائريين الذين يشكون في ولائهم[19]. ويعتبر هذا التشريع، الذي هو وسيلة قمع واستبداد والصادر رسميا عن طريق البرلمان الفرنسي سنة 1881، تطبيقا عمليا لقانون الجنسية الذي أصدره " لويس نابليون الثالث" في 12 جويلية 1865، والذي مفاده أنه يتم معاملة الجزائريين على أنهم رعايا فرنسيين إلا إذا تخلوا عن

أحوالهم الشخصية(بمعنى رجوعهم إلى الشريعة الإسلامية في أمور دنياهم). وفي حالة حدوث العكس- حسب نابليون- فيسمون عندئذ مواطنين فرنسيين يتمتعون بالحقوق السياسية والمدنية .[20]

وكما سبق ذكره، فإن مصطلح رعية Sujet نقيض لمصطلح مواطنCitoyen . ظل هذا الإشكال بين مصطلحي الرعية والمواطن حجر الزاوية في السياسة الفرنسية، وكان محورا أساسيا ضمن مطالب الحركة الوطنية الجزائرية التي كافحت في إطار نضال مطلبي هذا المصطلح. ومن أجل ذلك استعان الجزائريون بكل الوسائل الحديثة التي جاء بها الاستعمار نفسه إلى الجزائر كالصحافة والتنظيمات المدنية والسياسية، بهدف مقاومة السياسة الفرنسية الهادفة إلى طمس الشخصية الجزائرية. وقادت هذه الحركة اتجاهات ثلاثة تمثلت في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي تأسست في 1931، وجمعية نجم شمال إفريقيا الذي تحولت إلى حزب الشعب الجزائري، ومنه إلى حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية. ويجسد الاتجاه الثالث القطب العلماني الذي تمثله النخبة المسماة بالاندماجية.

بالرغم من اختلاف هذه الحركات في وسائلها، فقد نجحت في توحيد الجزائريين حول هدف أسمى هو تحرير البلاد من السيطرة الاستعمارية، والقضاء على سياسة القهر لا وانعدام المساواة بين الجزائريين والمستوطنين الأوروبيين الذين يتمتعون بمفردهم بمزايا المواطنة، في حين بقي الأهالي يعانون ويلات مصطلح الأهلي. والشيء المهم في نظرنا أن الجزائريين استفادوا من نضالهم في الأحزاب والجمعيات الوطنية ضد الاحتلال الفرنسي، وكونوا خبرة

معتبرة في العمل الجماعي الطوعي الذي تبنته جبهة التحرير الوطني وتمثلته في مبدأ القيادة الجماعية في جميع مواثيق الثورة الجزائرية.

يفيد ما تقدم، أن الحركات التي كانت تمثل تنظيمات سياسية واجتماعية طوعية هي بمثابة البذور الجنينية الأولي للمجتمع المدني في الجزائر.وعليه نقول بأن المجتمع المدني بهذا المفهوم ذو أصول استعمارية.لان مقاومة الجزائريين كانت وظلت بجميع طوائفها ضد تلك الثنائية المتناقضة "المواطنة والأهلية" أي رعايا فرنسيين عليهم واجبات لكن ليست لهم حقوق. في نفس الوقت قاوموا تلك المواطنة التي تفرض عليهم إلغاء أحوالهم الشخصية، وطالبوا بالإجماع في إطار الحركة الوطنية بإلغاء قانون الأهالي، والتأسيس لتنظيم مجتمعي تمت هيكلته في إطار جمعيات ونوادي ورابطات وزوايا ومساجد لغاية واحدة هي مشروع الاستقلال وبناء الدولة الوطنية المستقلة[21]. هذا المشروع الذي تحقق بفضل انصهار الوطنيين والإصلاحيين والعلمانيين في جبهة واحدة هي جبهة التحرير الوطني، وبما أن ما سبق ذكره- يمثل في تقديرنا- مرحلة النشأة الأولى فهل بإمكاننا القول أن المجتمع المدني ولد وترعرع مع ميلاد الدولة الجزائرية؟

المجتمع المدني في ظل النظام الأحادي:

نظرا للارتباط التاريخي بين قيام المجتمع المدني وبين تشكل الدولة الحديثة، فإنه يمكن القول أن عدم بروز مجتمع مدني في العالم العربي بصفة عامة وفي الجزائر بخاصة يمكن اعتباره الوجه الآخر للتأخر أو التشويه الذي أصاب

تشكل الدولة، كمثال على ذلك فإن أول دستور جزائري كان مخاضه عسيرا لأنه نشأ في ظروف داخلية ميزها الصراع، والأكثر من ذلك – يقول قيرة- أن أول دستور عرفته الجزائر نوقش وتمت المصادقة عليه خارج الجمعية التأسيسية-في دار سينما يوم 8 سبتمبر 1963- ونصت مادته 23 على الأحادية الحزبية عن طريق يمنع تشكيلة أو تجمع ذي طابع سياسي على كامل التراب الوطني، وتم ترجمة ذلك من خلال الواقع الاجتماعي والسياسي، بحيث منع نشاط سياسي أو إعلامي معارض بقوة القانون أو بالممارسة [22].

مع ذلك نلمح على مستوى النصوص التشريعية ما يفيد أن دستور 1963 نص على حق المواطن الجزائري وحريته في تأسيس الجمعيات والاجتماع في المادة 19، ونصت المادة 20 على حقه الانتخابي، ومشاركة العمال في تدبير المؤسسات، لكن ذات الدستور نفى العمل بهذين المادتين عن طريق تقييدهما بحفظ النظام وسلامة النظام الجمهوري[23].

بالرغم من أن العمل السياسي العلني (أحزاب المعارضة) كان ممنوعا، فإن ذلك لم يحول دون ظهور حركات سياسية وجدت ضالتها في العمل السري بقيادة زعماء تاريخيين، وتتابع مسلسل الصراع بين الإخوة الأعداء على السلطة، وكما تم نزع السلطة السياسية من الحكومة الانتقالية عام 1962، تم أول تداول على السلطة تحت وقع الدبابات سنة 1965. هذه السلطة السياسية باسم الشرعية الثورية ألغت العمل بالدستور، ولجميع المواثيق السابقة يوم 10 سبتمبر 1965. كبديل لتعميق التوجه الأحادي للنظام السياسي جاء

دستور وميثاق 1976 (المادتان 94-95) أما ثاني تداول على السلطة فكان سلميا، لكنه تم خارج إرادة الشعب، وباسم ما تبقى من مجلس الثورة.

مع ذلك، تمثلت كيانات المجتمع المدني وهي ست: الاتحاد العام للعمال الجزائريين والمنظمة الوطنية للمجاهدين، الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات، الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية، الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين، والتنظيمات العلمية والثقافية والمهنية. بالرغم من أن الميثاق الوطني منح لهذه التنظيمات حق المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في شقه التشريعي، فإن شقه الميداني منع عمل وفعالية هذه الكيانات الموصوفة بالمجتمع المدني لأنه حصر تسييرها ونشاطها بتوجهات الحزب الحاكم. وكأمثلة على ذلك فقد أسندت مهمة مديري المنظمات إلى مناضلين في حزب جبهة التحرير الوطني (المادتان 3 و6 من قانون الإعلام) [24].

كنتيجة لما سبق ذكره، نرى أنه بالرغم من تطور المحيط السياسي الدولي لصالح الانفتاح السياسي والتعددية الحزبية، وبالرغم من أن فترة حكم السيد الشاذلي بن جديد اتسمت ببعض الانفتاح السياسي والإعلامي والاقتصادي[25]، لا يمكننا القول بوجود مجتمع مدني فعال لغياب أبسط شروط قيامه وهي الحرية والاستقلالية. لذلك نعتقد بأن التنشئة المدنية السياسية المبكرة للمواطن عبر الجمعية والنقابة والحزب غائبة بامتياز، تلك التنشئة التي ترعرعت في حضن الاتجاهات المناهضة للاستعمار قبل سنة 1962، وبم أنه تم توصيفنا للفترة ما قبل 1962، بالأصول الاستعمارية لما يسمى بكيانات المجتمع

المدني، فإننا نكاد نجزم أن العقلية الاستعمارية لم تمت، لأن رموز الثورة ورثوا من فرنسا ثقافة سيطرة النظام على المجتمع لأنهم لم يدركوا عمق العلاقة العضوية بين المجتمع المدني والديمقراطية.

ووفقا لما سبق ذكره، كيف يتم الحديث عن دولة ديمقراطية وهي تعيق أهم شرايينها؟ وكما يقول الأنصاري" إذا كان من المسلمات، أنه لا تنمية بدون ديمقراطية، فكذلك لا ديمقراطية من غير مجتمع مدني يكون كالأب الشرعي أو الأم الحاضنة التي تضمن للديمقراطية النمو والاستمرار والازدهار، ويجعلها غير قابلة للانكفاء أو الارتداد[26].

يمكننا تفسير عدم الاهتمام المجتمعي بكيانات ومؤسسات تكون صلة وصل بين المواطن والدولة، أن الإعجاب بالدولة كموضوع ومفهوم من قبل المثقفين العرب وغيرهم من فئات الشعب العربي في خمسينات وستينات القرن الماضي كان يجد ترجمته في مفهوم الانعتاق والتحرر من ليل الاستعمار الطويل. وكانت الدولة تعني للجزائريين الحرية والعدالة والتقدم، وكل الايجابيات التي تناقض سلبيات الاستعمار، ونسوق هنا اقتباس لـ "علي الكنز" يعبر عن هذه الحالة بوضوح: "كل الشروط متوافرة من أجل تبني فرضية تعطي الدولة كل القوة وتجعل منها المحرك للمجتمع"[27].

عموما، إذا كان هذا الرضا من قبل الشعب يعني الخلاص من الاستعمار ومن قانون الأهالي الذي ألغي صفة الجزائري كمواطن داخل وطنه، فإن هذا الطرح يقودنا إلى طرح سؤال هل يحس الفرد الجزائري فعلا بكيانه في



ظل الدولة الجزائرية ؟، وهل اعترفت به الدولة فعلا كمواطن متميز عن الأهلي المستعمر؟ وإذا كان الجواب بنعم أي أنه تم الاعتراف به ككائن حقوقي بذاته فلماذا انتفض الشعب الجزائري في 5 أكتوبر 1988؟ نجيب بأن زمن الانبهار بالدولة وشعاراتها الحاملة للحرية والكرامة والعزة قد ولى، وحل مكانه زمن غلاء المعيشة، وتدهور الاقتصاد الجزائري، وانخفاض سعر البترول وغياب تام لمؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني تكون كفيلة بإيصال مطالب الشعب للسلطة التي همشته وصادرت حقوقه التي صاغتها على مستوى النصوص من خلال دستور 1963 و1976م، لكنها ألغتها ميدانيا ليبقى في السلطة حزب واحد ووحيد يسيطر على المجتمع وليس العكس، وفي ضوء ما تم ذكره نطرح السؤال التالي: هل غياب ثقافة الديمقراطية هو الذي ألغى فعالية الكيانات الموصوفة بالمجتمع المدني قبل 1989؟ وماذا بعد 1989؟ بكلمة أخرى هل تعبر ثورة 5 أكتوبر 1988، عن قناعات الشعب الجزائري بوجوب التغيير على أساس بناء مستقبل ديمقراطي يرفض الديمقراطية القائمة كبنية فوقية تلغي البنية التحتية التي هي المجتمع المدني؟

نعتقد أن الشعب الجزائري سنة 1988 قد وصل إلى قناعة مفادها وجوب النضال من أجل ترسيخ قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتجذيرها في الأوساط الشعبية كقيم وعلاقات، كما توصل إلى قناعة ضرورة الحصول على المزيد من الحقوق والحريات وضمان احترامها وتحقيقها تطبيقيا وليس تنظيريا، فهل تحقق ذلك في دستور 1989م.

المجتمع المدني في ظل نظام التعددي:

يبدو لي أن دستور 1989 قد جاء بالجديد، ثمة تغيير جوهري مس الجانب الديمقراطي على مستوى النص لتوفره على الحد الأدنى من المبادئ الديمقراطية؛ إقرار التعددية السياسية والحزبية (مادة 40) ضمان الحقوق والحريات الفردية والجماعية، تداول على السلطة سلميا، العدل وسيادة القانون، الفصل بين السلطات، وحتى دستور 1996، المعدل والمتمم لدستور 1989، ضمن نفس المبادئ: المادة 7 "إن الشعب مصدر كل سلطة وإن السيادة الوطنية ملك للشعب وحده" مادة 32 " إن الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن مضمونة". كما تنص المادة 43 على ضمان حق التعبير. بالرغم من أن دستوري 1989 و 1996 منحا أولوية مهمة لمكانة الفرد والدولة معا من خلال التشريعات المختلفة، فإننا نلمس الانسحاب التدريجي للدولة من الساحة الاقتصادية بمعنى تطبيق النظام اللبرالي بدلا الاشتراكي الذي أثبتت التجربة فشله. لذلك نرى بأن شعار اللبراليين "دعه يعمل دعه يمر" يعني من خلال النص التشريعي تشجيع المبادرات، حيث أن الدولة تضمن حرية الابتكار الفكري والفني والعلمي (مادة 36) [28].

وفيما يخص بروز سيمات إيجابية يمكن أن تكون أداة فعالة لنمو مجتمع مدني فعال على مستوى النص دائما- في تقديري- هي ما تمثله المادتان 32و39 من دستور 1989 اللتان تنصان على دور الجمعيات والأفراد في الدفاع عن الحقوق الأساسية للإنسان وعن الحريات الفردية والجماعية، أضف إلى



ذلك، المادة 53 التي تعترف بالحق النقابي لجميع المواطنين، وتحميه بقوة القانون[29].

خلاصة ما سبق ذكره، أن الأبواب أصبحت مفتوحة أمام الطبقات الشعبية بمختلف انتماءاتها لتشارك وتتفاعل مع الدولة في شتى الميادين لمصلحة الدولة والمجتمع معا. مع ذلك هل يمكن الإقرار بوجود مجتمع مدني مهيكل وفعال في الجانب الميداني؟

هناك من يرى أن تزايد حاجات الأفراد التي لم تعد الدولة تلبيها، واتساع نطاق التعليم بين الجزائريين، ونمو هامش الحريات صنع حيوية ونشاط في مستوى منظمات المجتمع المدني. نلمس ذلك من خلال أحداث 5 أكتوبر 1988، حيث شاركت تلك التنظيمات في إطار نضال مطلبي من أجل إقرار الإصلاحات السياسية والاقتصادية. وكان لتلك التحركات أثر فعال حيث صدر بيان رئاسي في ذات الشهر يؤيد على ضرورة تحرير النقابات كأهم الأسس التي يقوم عليها المجتمع المدني من هيمنة الحزب، وفي المقابل التأكيد على استقلاليتها لتكون حاجزا مراقبا وفعالا أمام تجاوزات الدولة[30].

إذا كان هذا هو الحال في 1988، فماذا عن المجتمع المدني بعد هذا التاريخ ؟ أي بعد انتهاج اللبرالية كنظام للدولة بدل الاشتراكية والتعددية بدل الأحادية ؟ سنحاول الإجابة عن هذا السؤال من خلال استعراضنا لنماذج من الكيانات الموصوفة بالمجتمع المدني في الجزائر في الفترة الراهنة على سبيل المثال

لا الحصر، لأننا نعتقد أن هذه الفترة هي امتداد لمشهد وواقع حقيقي يترجم ما آلت إليه تلك الكيانات بعد 1989.

نماذج من الكيانات الموصوفة بالمجتمع المدني:

الذي يقف عند ملامح ما يسمى بالمجتمع المدني في الجزائر، تستوقفه جملة أمور قد لا يخلو الحديث عنها من ملاحظة تناقضات أو مفارقات غريبة: فبقدر ما يسجل المرء وجود تعددية تكاد تكون شاملة، في الأحزاب والنقابات والجمعيات، يعجب للتشابه الشديد في المواقف والآراء حينا، وللتقارب في الممارسات وأنماط السلوك أحايين أخرى. هذه شهادة قالها الدكتور سعيد بن سعيد العلوي لتوصيفه لواقع المجتمع المدني في المغرب، وحيث أننا لاحظنا نفس الواقع في الجزائر استعرنا رؤيته تلك كمقدمة للحديث عن حال ما يسمى مجتمع مدني في الجزائر[31]. ونستهل حديثنا بالأحزاب.

1-الأحزاب السياسية :

سبق أن ركزنا في تعريف "أحمد شنة" بأن المجتمع المدني ليس من أهدافه التطلع إلى السلطة لأن مجال التطلع إلى السلطة هو النضال عن طريق الأحزاب وليس منظمات المجتمع المدني، ويشاطر آخرون – وأنا منهم- قناعة أحمد شنة لأن التعددية الحزبية التي سمح بها دستور 1989، والتي من المفروض أن تمثل الديمقراطية أصبحت كلها تسبح في فلك السلطة، ويمكن أن نستثني فترة 1989-1992 أين يمكننا التأريخ لبداية المعارضة الحقيقية في ظل التعددية. وبرزت هذه المعارضة أكثر وبشكل قوي بعد تأجيل الدور الأول من

الانتخابات التشريعية التي فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ، بحيث نتج عن ذلك دخول الجزائر في متاهات الحرب الأهلية التي جرفت أكثر من مائة ألف ضحية جزائرية [32].

ويمكن القول أن نتيجة ما سبق ذكره على الساحة السياسية تظهر في أن الأحزاب الجزائرية بعد عام 1991، لا هي تمثيلية ولا مشاركتية، بل أعيد تشكيل الخارطة السياسية والجزائرية قوامها أحزاب الائتلاف الحكومي الجديد بتياراتها المختلفة الوطني والإسلامي والعلماني والمعارضة الكلاسيكية بتياراتها المختلفة Fis المحظور، جبهة القوى الاشتراكية، حزب العمال... [33].

وبذلك لم نعد نسمع عن تيارات سياسية شعارها التغيير والديمقراطية، بل أصبحنا نتكلم عن أحزاب النظام، وعن الأحزاب التي تدعم مشروع الرئيس بالرغم من بعض تناقضاتها. إذ كيف نتكلم عن ديمقراطية بدون معارضة، والحال أن نقد الدولة يصبح في هذه الحالة تهديدا للدولة. بالرغم من أننا جربنا النظام الاشتراكي وبعده الفكر اللبرالي، فأين نحن من الفكر المسير لهذا النظام أو الذي يعني أن الدولة الحديثة بمؤسساتها الدستورية تبقى فوق كل اعتبار وفوق كل حسابات سياسية. وأين نحن من أحزاب اليسار الفرنسي الذي ساند بكل تياراته الرئيس شيراك ليسد الطريق على "جان ماري لوبان" زعيم حركة اليمين المتطرف الذي أحدث المفاجئة بحصوله على المرتبة الثانية بعد شيراك. وبالرغم من أن مرشح اليسار الفرنسي "جوسبان" جاء في المرتبة الثالثة، فقد تدخل لإنقاذ الدولة الفرنسية لاقتناعه بأن هذه الدولة

اللبرالية الحديثة بمؤسساتها الدستورية كانت مهددة. وفي هذا الصدد يقول الجنحاني بأن المجتمع المدني في الأقطار العربية يعاني من غياب القوى الاقتصادية اللبرالية الجديدة عن معركة الذود على المجتمع المدني، والتصدي لكل سلطة تحاول احتكار أجهزة الدولة على حساب مصلحة المجتمع [34].

أسوق هنا درس بليغ واجهته الأحزاب السياسية في الجزائر خلال سنة 2007، حيث شهدت مخاضين عسيرين أمام موعدين انتخابيين هامين هما: التشريعات التي جرت يوم 17 ماي 2007، والمحليات التي نظمت في 29 نوفمبر من نفس السنة. وهذا الدرس البليغ يتمثل في عزوف الناخبين عن المشاركة. أو بمعنى آخر استقالة الشعب من السياسة، حيث بلغت نسبة المشاركة في التشريعيات 36.51 % . أما في المحليات فقد بلغت 44.09 % مما يعني أن هذه الأحزاب عاجزة عن حمل الانشغالات المواطنين إلى درجة أصبح فيها المجتمع الجزائري يشك في صدق خطابات الأحزاب، ويعتبرها مجرد مسرحيات توظفه للمرور إلى المقاعد والامتيازات السياسية محليا ووطنيا. وقد عنون الصحفي "بن دادة" مقاله: عزوف الناخبين كابوس يؤرق الطبقة السياسية[35]. لقد فهم الجزائريون مقولة "إبراهام لينكون" يمكنك أن تخدع كل الناس لبعض الوقت، يمكنك أن تخدع بعض الناس طوال الوقت، لكن لا يمكنك أن تخدع كل الناس طوال الوقت"، وعليه نستنتج بأن الحزب ليس دائما ظاهرة سياسية قابلة لأن تصنف في خانة كيانات المجتمع المدني.

2- التنظيمات النقابية:

ما يقال عن الأحزاب السياسية ينطبق على التنظيمات النقابية من حيث انعدام الفعالية. فلم يتبق من نقابة الراحل عبد الحق بن حمودة سوى مبنى دار الشعب، ويشهد العمال عن الثورة النقابية التي قادها "بن حمودة" قبل اغتياله، حيث كانت المركزية النقابية الطرف السياسي النقابي الذي يزكي أو يرفض أي سياسة لا تخدم الطبقة الشغيلة، من خلال إشهار ورقة العمال والإضرابات. عكس ما هي عليه حاليا، تحولت إلى هيئة لتحرير بيانات المساندة، وعاجزة حتى عن إحصاء ما تبقى من العمال[36]. ولنتعرض إلى حالة نحاول التركيز فيها على العراقيل الممارسة ضد الحريات النقابية، بالرغم من أن هذه الحريات مضمونة دستوريا في المادة 43 من دستور 1996، وقبلها قانون الجمعيات لعام 1987 ثم لعام 1990، فإن أهم تنظيم نقابي: النقابة الوطنية المستقلة في مستخدمي الإدارة العمومية تشكو منذ فرض الطوارئ في فيفري 1992، من العراقيل الممارسة ضد الحريات النقابية من طرف بعض الجهات، وبإيعاز من الاتحاد العام للعمال الجزائريين، الابن المدلل والموالي للسلطة- كما يقول قيرة- . وهي في ذلك تطالب قبل كل شيء- ما فيها المطالب الاجتماعية، نظرا لأهمية حرية العمل- باعتراف السلطات العمومية في البلاد بالتعددية النقابية وحريتها واستقلاليتها كواقع جديد من خلال الالتزام بمبدأ العدالة في توزيع الإمكانات[37].

هذا المثال، أردت أن أسوقه لتبيان إلى أي حد يمكن أن يكون غياب الحرية والاستقلالية أساس لقيام مؤسسة مدنية، وكيف لا وهاتين الميزتين هما من الخصائص اللتان بدونهما لن نتكلم عن وجود مجتمع مدني. كما أردت من خلال ما سبق ذكره توصيف واقع المشهد النقابي الذي يتسم بتضييق شامل على النقابات المستقلة بإبطال الإضرابات عن طريق العدالة، وإقصائها في مناقشة قضايا الطبقة الشغيلة. حتى أن آخر احتجاج لهذه النقابات كان بشأن انفراد الحكومة والمركزية النقابية بصياغة شبكة الأجور وقانون الوظيف العمومي[38]. وإذا كان هذا حال التنظيمات النقابية، فماذا عن الإعلام الذي أفادنا بالمعلومات السابقة الذكر؟

3-الإعلام :

ارتبط الإعلام كمؤسسة مدنية بطبيعة النظام السياسي، فحرية الإعلام أصبحت مرادفة لتضخيم محلي لمضامين السياسات الإعلامية المتبعة في الدول المهيمنة وللإشادة بسياسات واستراتيجيات السلطات المحلية، دون الحديث عن مؤسسة التلفزيون التي نعتقد وكأنها موجودة في كوكب آخر يعيش فيه الحاكم والمحكومين في وسط خير ونعيم، غير أن واقع الحال يختلف تماما عن ذلك. ويبدو لي أن التلفزيون يستحي من الجزائر الحقيقية.... جزائر الهموم والمآسي.

سنركز عن الصحافة المكتوبة، في هذا السياق، اعترف أحد مديري الصحف الجزائرية الخاصة- من مقر إقامته بفرنسا لصحيفة Liberation بأن الصحافيين استعملوا كقميص عثمان ديمقراطي، فوجدوا أنفسهم ولسنين

طويلة على الخط نفسه مع السلطة: "الكل الأمني". ويؤكد مجموعة من الصحافيين المغاربة من بينهم "سعد بوعقبة" أن حرية الصحافة في الكثير من بلدان الوطن العربي لا تمارس إلا خارج حدود البلدان العربية، وبواسطة صحافة مهاجرة بسبب قمع الأنظمة [39]. وإن كنا لا نشاطر هذا الطرح اللهم فقط إذا كان يخص فترة الحزب الواحد، حيث يمكن اعتبار هذا التصريح واقعا مفروضا مع بوادر ظهور الأزمة السياسية الخطيرة التي ظهرت في صيف 1991، حين دخل الإعلام مرحلة يميزها الخضوع والحجز والتهديد والاغتيال[40]. لكن إذ قصد "سعد" الفترة الحالية فإن هذا التصريح يتنافى مع ما ذكره "سعد بوعقبة" نفسه في عموده اليومي نقطة نظام في يومية الخبر، حيث عنون عموده بـ "من وراءك يا هذا" وفيه اعترف "سعد" للذين سألوه: كيف تستطيع إطلاق العنان لقلمك دون خوف من نظام استبدادي لا يحترم سماع الرأي المخالف حتى لمن طرف التشكيلات السياسية التي اعتمدها؟ حيث أجاب: "حرية التعبير جزء من الحرية العامة تؤخذ ولا تعطى...."[41].

إذن يعترف "سعد بوعقبة" بحرية الصحافة في الجزائر، ولا يخفى على بال قراء جريدة الشروق اليومي أولا، ثم جريدة الخبر ماذا تعني كتابات "سعد" في نقده لممارسات النظام، حتى أن السيد محمد شريف مساعدية ينعته بـ"غرامشي النظام". وما يقال على هاتين الجريدتين يمكن أن يقال عن الجرائد الأخرى، لكن ما فائدة هذه الحرية الإعلامية التي لا تغير شيئا. كتب "توفيق رباحي" في أعمدة الخميس أنه حين كان متواجدا بمكتب أحد الصحافيين المعرفين بالجزائر حيث قال: "تحدثنا عن الصحافة وأحوالها

ومهامه... مما قاله بعيدا عن الغرور: "أكتب ولا ريح... ما تبدل والو ما يسمعولك ما على بالهم بيك العزاء الوحيد أننا نكتب للقراء ونتواصل معهم"[42].

وإن كانت هذه الشهادة تتماشى -في تقديرنا- مع ما قاله رئس حزب الحركة من أجل الديمقراطية والتجديد في الجزائر السيد "سليمان عميرات" في مقابلة متلفزة: "كان سي بومدين يقول للشعب: كل من يتكلم أضعه في السجن... فسكتنا... فجاء سي" الشادلي" ليقول للشعب"ذ: "كل من لا يتكلم أضعه في السجن، فها نحن نتكلم"[43].

يفيد ما تقدم، أن الإعلام كمؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني، وكبنية تحتية للديمقراطية غير فعال، لأن كتاباته- وإن كانت كثيرة، فهي لا تؤثر ولا تجد أذان صاغية عند البنية الفوقية الشيء الذي من شأنه أن يفصل الصلة بين السلطة والمجتمع. من نافلة القول أن المشاكل من الخارج هي التي تمنع فعالية مؤسسة الإعلام، لكن يجب الإشارة إلى أنه بعد سنة 1991 ظهرت بوادر انحرافه بظهور المشاكل المهنية وعدم كفاية الدولة فيما يخص التوزيع والتمييز بين الصحف. هذا وإن دل على شيء فهو يدل على غياب التنظيم الحقيقي وغياب الثقافة المدنية التي من دونها لا يقوى الأفراد على الاجتماع والتنظيم بطوعية وحرية كأساس لقيام مجتمع مدني نشيط وفعال. وإذا كان هذا حال المؤسسة الإعلامية كمؤسسة مدنية، فماذا عن الجمعيات المدنية التي وفعال، وإذا كان هذا حال المؤسسة الإعلامية كمؤسسة مدنية، فماذا عن الجمعيات المدنية التي تدافع عن حقوق المرأة ؟

4-الجمعيات النسوية:

يعتبر الكلام حول مكانة المرأة في المجتمع علامة فحص وتمحيص لقوة وحيوية أو ضعف المجتمع المدني حيث يقول مالك بن نبي: "إن إعطاء حقوق المرأة على حساب المجتمع معناه تدهور المجتمع، وبالتالي تدهورها، أليست هي عضو فيه؟ فالقضية ليست قضية فرد، وإنما هي قضية مجتمع[44]. يضيف بن بني بأنه عندما نتكلم عن تعليمها أو مكانتها في المجتمع فإننا نفعل ذلك بدافع من حاجة المجتمع وتقدمه الحضاري.

ولما كان من قناعات الساسة الجزائريين بهذا الطرح، فقد أولت الدساتير الجزائرية مكانة مرموقة للمرأة، بحيث صادقت الدولة الجزائرية على الاتفاقية الدولية لإلغاء جميع أنواع التمييز ضد المرأة مع بعض التحفظات [45]. أضف إلى ذلك، فإن قوانين العمل الجزائرية تنص على المساواة المطلقة بين الرجل والمرأة وحقها في التعليم و...و... إلخ، وعليه أسست المرأة الجزائرية كيانا متميزا لها بين مدى حضورها في الحياة العامة عن طريق تزعمها لقيادة الأحزاب كحزب العمال الذي ترأسه لويزة حنون. وأصبحت المرأة الجزائرية تمارس ضغوطا قوية عن طريق انخراطها في جمعيات تطوعية مؤطرة من طرف الأحزاب والدولة، والهدف من ذلك هو كسر تلك الطابوهات التقليدية المناهضة للمرأة المتمثلة في مظاهر التسلط والسيطرة التي اقترنت تاريخيا بمركز الرجل[46].

والمجتمع الجزائري اليوم يعج بالجمعيات النسوية حيث يفوق عددها الألف، كلها ترفع شعارات الدفاع عن المرأة وحقوقها [47]. لكنها مع ذلك تختلف من حيث القناعات الإيديولوجية؛ ففي الوقت الذي نجد فيه منظمات وجمعيات نسائية تعني بشؤون المرأة الجزائرية والحفاظ على الهوية الجزائرية التي تفرضها مبادئ الشريعة، والتقاليد الجزائرية من أجل صيانتها وحمايتها من الأخطار التي تحدق بها، نجد بعض الجمعيات الأخرى تنادي بشعارات غريبة عن مجتمعنا- بتأثير من قوى علمانية -فالدعوى إلى تحرر المرأة لا تعني السفور ولا تعني تخطي الخطوط الحمراء. كما أن نجاح هذه االجمعيات العلمانية في التأثير على الحكومة التي عدلت قانون الأسرة الصادر في 1984، لا يعني القفز على حدود الشريعة الإسلامية. نقول أن المرأة نجحت في افتكاك حقوق لكنها لم تحسن التصرف، والمفارقة أنها من جهة تشتكي من حرمان نصف المجتمع من المشاركة الفعلية في الحياة العامة، وإدارة شؤون العامة للمجتمع، لكنها من جهة أخرى، نجدها ترتد إلى تبني مواقف القرون الوسطى، بحيث تطالب الرجل بتحمل المسؤولية الأولى فيما يخص شؤون الإنفاق [48].

بالإضافة إلى ذلك، تسعى بعض الجمعيات من خلال رفعها شعار حرية المرأة والمساواة أولا إلى القضاء على أنوثة المرأة من جهة، وتدمير تقاليد وقيم الجزائري المسلم من جهة أخرى. كمثال على ذلك حق الخلع الذي نادت به الكثير من الجمعيات. كثيرا ما تطالعنا الصحف عن حالات تم فيها الخلع، لكن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد، بل تعدى إلى الكشف عن حالات أصبحت المرأة مرتبطة شرعيا برجلين (حالة تبسة وأم البواقي). وفي مصر أسس 205 رجل

"جمعية الرجال المخلوعين بمكافحة المرأة المتسلطة"، وطالبوا المتخصصين بضرورة إعادة صياغة هذا القانون الذي هدم الأسر، وقضى على الأخلاق. وكنتيجة لهذه الممارسة نجد أن 12000 رجل تم خلعهم في مصر 60% منهم رفضت النساء الارتباط بهم لأنهم ببساطة مخلوعين من قبل زوجاتهم.[49]

هذه الحادثة تمثل في نظرنا انقلاب في ميزان القيم لأننا أصبحنا بصدد الحديث عن تراجع حقوق الرجل في الوطن العربي وليس العكس، هل هذه هي قيم المجتمع؟ وهل هي القيم التي تسعى الجمعيات النسوية العلمانية لتحقيقها من أجل معركة نفسية خاسرة بين الرجل والمرأة ؟ هل نعتبر ما سبق ذكره مؤشر إيجابي لتحقيق المساواة على الطريقة الغربية ؟ أم هو مؤشر لتهديم الأسرة العربية المسلمة التي هي عماد المجتمع السليم ؟

إن المشكل يكمن –في تقديري– في عدم إدراك المرأة لمفهوم المساواة، والفرق بين نظرة الإسلام للمرأة ونظرة الغرب لها، لأن الإسلام سوى بينهما في كل شيء في المجتمع مع مراعاة اختلاف الأدوار بين الرجل والمرأة نتيجة الطبيعة الفسيولوجية والنفسية للمرأة. أما في الغرب، فقد نزلت المرأة لتعمل في كل المجالات، فبدأت تفقد أحلى ما عندها: أنوثتها لأن المجتمع الغربي فرض عليها إذا أرادت أن تأكل أن تنزل للعمل مثلها مثل الرجل، وهذا في نظرنا هو قمة سلبيات المجتمع المادي. نحن لا ندعو مثل الجمعيات النسائية إلى مناصرة المرأة ضد الرجل، بل نريد رفع الظلم عن المرأة.

وإذا تمادت هذه المرأة العربية في هذه المطالب على الطريقة الغربية، فإنها لا محالة ستجد نفسها في مسايرة تلك التحولات المجتمعية والأخلاقية والثقافية التي تخص عموم المجتمع الغربي بصفة عامة والأمريكي بخاصة، ونخص هنا التحولات غير المعهودة في مفهوم الأسرة، لعل أبرز المناقشات إثارة للجدل هو ما يدور حول نظرة الأسرة الأمريكية لمفهوم الأبوة وعدم الحاجة إليه باعتباره التوجه المستقبلي في اتجاهات الأفراد والشعب الأمريكي. وفي سنة 1999 ظهرت دراسات أولية عدة حول عدم ضرورة الأب، أو الأم بالمفهوم الطبيعي the Non Essentail father . بكلمة أخرى، إنهاء دور وطبيعة الأب والأم الطبيعيين في الإنجاب والرعاية (*)، ويمكن لأي منهما أو لكليهما تبني وتربية واحد أو أكثر من الأطفال أو إنجاب طفل، لكن ليس بالضرورة نتيجة علاقتهما الجنسية ذاتها.

ويتطور هذا الأمر إلى ما يشار إليه بالأبوة بالوكالة ؛ parenthood by proxy ، ويعني ذلك فكرة الأبوة الأحادية بالاختيار Single parenthood by choise التي أساسها أن يقوم الأب أو الأم بمحض اختيارهما بالانفصال والنهوض لتربية الأولاد بنفسه، أو بنفسها بمعزل عن الآخر. وتبعا لذلك أصبحت جمعيات المدنية في الغرب تساير هذا الطرح وتدافع عنه[50].

كل ما سبق ذكره يدعم التوجه المضاد لمصلحة الأولاد وتربيتهم وتنشئتهم، وبالتالي القضاء على الأسرة والمجتمع معا. وعندما تزول الأسرة الطبيعية فهل يبقى المجتمع طبيعي؟ بطبيعة الحال سينهار. وعلى هذا الأساس هل نعتبر الغرب قدوة لنا يجب إتباعها ؟ وهل ما سبق ذكره يعكس وجود

مؤسسات المجتمع المدني الحقيقي في الجزائر، أم العكس؟ لقد تأكد لدينا فعلا أنه العكس بعينه فأين يكمن الخلل ؟

في ضوء ما تم ذكره، نحاول فيما يلي توصيف أهم معيقات قيام مجتمع مدني جزائري.

معوقات قيام مجتمع مدني جزائري فعال:

إن تشخيص الداء هو نصف الدواء، ولتوضيح هذه الفكرة سنعتمد على موقف أكاديميين جزائريين من ذوي الاختصاص هما أحمد شنة- سبق التعريف به- والخبير القانوني فوزي أو صديق. فالأول يرى بأن الحديث عن مجتمع مدني في الجزائر أو في باقي الأقطار العربية، هو من باب المجاز أو الخرافة، لماذا؟ بدون مجاملة يقول شنة، بأن الذي يمارس في الجزائر في سياق ما يسمى عندنا بالعمل الجمعوي، هو في أغلب مشاهده بعيد كل البعد، عن الفكر التأسيسي للمجتمع المدني المنشود، فالجمعيات التي تتحدث باسم المجتمع المدني، في الصالونات المخملية، والقاعات المكيفة وأمام كميرات التلفزيون ولا شأن لها إلا إصدار البيانات وتحرير العرائض، وإيهام الناس بهالة من الأضواء الخادعة، لم تكن في أي يوم من الأيام محل اهتمام المواطن، ولا محل تقدير من السلطة.

وفيما يخص المشهد السياسي الجزائري وغياب الثقافة الديمقراطية، يتأسف أحمد شنة، عن عدوى الانقلابات والمؤامرات من أجل السلطة، التي

انتقلت من الأحزاب إلى هذه الجمعيات وكمثال على ذلك قضية إتحاد الكتاب الجزائريين على صفحات الجرائد.

يضيف شنة أن رؤساء هذه الجمعيات قد حولوها إلى دكتاتوريات صغيرة، لا مكان فيها للرأي المخالف الذي يكون عقابه الشطب النهائي من قوائم الجمعية، لأنها ببساطة فصلت على مقاسها رؤساءها، وليس على مقاس الشرائح الاجتماعية لغياب الثقافة الديمقراطية والثقافة المدنية [51].

أما فوزي أو صديق فيركز على إشكالية المشهد السياسي الجزائري وقضية التعديل الدستوري، ويفضح التحريك المنظم لبعض جمعيات المجتمع المدني التي –حسب رأيه– عكرت أجواء هذا التعديل أكثر مما ساهمت في وضوح وبلورة الرؤية، رعن طريق الخطابات الديماغوجية واللغط، والتخمينات أو الحسابات بشأن هذه القضية. كل ذلك يؤكد غياب دور المجتمع المدني في عملية إشراك الشعب لهذا الشأن، بل تهجينه عن طريق تغييبه في بلورة التصور وتقديم اقتراحات على أساس أنه الوحيد المخول في اختيار طبيعة النظام السياسي، يعني ذلك –حسب قناعة أوصديق– غياب ثقافة الديمقراطية وغياب المجتمع الفعال، حتى أنه نعت هذا المجتمع المدني بالمنطبخ[52].

ما يمكن استخلاصه من هذين الموقفين هو الإقرار بغياب، أو نفي وجود مجتمع مدني فعوضا أن تسعى الحركة الجمعوية في الجزائر لتنمية وتطوير الأسس الديمقراطية نجدها داخل هيئاتها تفتقد لمثل هذه المبادئ ترى لماذا؟ بكلمة أخرى نقول بغياب المجتمع المدني في عمليات التوازن بين المجتمع والدولة.

وفي ظل غياب مدنية وثقافة ديمقراطية يلخص -الجابري- هذه الإشكالية بتساؤل مزدوج حول إمكانية قيام ديمقراطية في مجتمع غير مدني، وهل يمكن قيام مجتمع مدني بأسلوب غير ديمقراطي[53] فيما يخص الشق الأخير فقد تم الفصل فيه من خلال موقفي أصديق وأحمد شنة، أما الشق الأول فنحاول طرح فكرة -مترك الفالح- حول إشكالية هل المجتمعات العربية مدنية أم ريفية ؟

يقول -الفالح- إن ما يعيق وجود مجتمع مدني عربي هو تريف المدينة على اعتبار المجتمع المدني هو مجتمع المدن، ويرى بانتفاء الفكرة من أساسها إذا ما تمت مقارنة وربط الحقول والبنية الاجتماعية والثقافية لمفهوم المجتمع المدني كما تطور في الغرب بمثيلاتها على المستوى العربي، وربطها كذلك بالمنظومات القيمية الثقافية الغربية والإسلامية[54].

وحيث أن طرح الفالح لهذا يتجاوز مسألة فعالية المجتمع المدني، ووجوده من حيث توافر عناصره وقواه أو القيود المفروضة على فعاليته من الدولة العربية، فإن دراسته تقوم على فرضية أن مفهوم المجتمع المدني وفكرته في المنطقة العربية، لا تبدو غريبة عنها فقط، لكنها تتناقض مع بنية المدينة الريف تلك البنية يسميها الفالح "تريف المدينة" ومعناه أنه كلما تزايد تريف المدينة العربية قياسا على المدينة الغربية الحاضنة لمؤسسات وقوى وفعالية ما يسمى المجتمع المدني أدى إلى إشكالية تزيد من انتفاء الفكرة من أساسها. يفسر الفالح ذلك بانتشار بنيات اجتماعية ذات خلفيات محددة (اجتماعية أو مناطقية أو طائفية أو قبلية أو أسرية)، ويعني ذلك تشكل المدينة العربية من مجموعات

على شكل حاويات أو غرف متباعدة ومعزولة، بكلمة أخرى يقول الفالح انعدام التفاعل والتواصل[55].

تماشيا مع طرح الفالح هذا في حالة إسقاطه على الجزائر، نجد هذه الظاهرة منتشرة منذ بداية السبعينات، كنتيجة مباشرة لسياسة التصنيع والتشغيل الجماعي، حيث تزايد نزوح شباب الريف العاطل عن العمل، كما ازدادت حدة هذا النزوح في العشرية الأخيرة، بحيث شهدت المدن الجزائرية هجرة إجبارية واسعة للريف الجزائري مع استفحال ظاهرة العنف المسلح الذي كان الريف الجزائري بجباله ميدانا وقاعدته له [56].

ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل يتعداه إلى عقلية المسؤولين المنتخبين، إذ يرى –قيرة– أن العقلية الريفية ما زالت مترسخة في عدد معتبر من المنتخبين ومسئولي الأحزاب من أصول ريفية، لأن ترسبات الريف تفضح تصرفاتهم وسلوكاتهم التي لا تتماشى مع الأداء الديمقرطي العقلاني.[57] وبكلمة أخرى، نقول أن ما ينقصنا ليس الحضارة المادية بل ينقصنا فعل "التحضر" كما يقول مالك بن نبي.

من جهة أخرى فإن ما يعيق قيام مجتمع مدني أصلا هو التعارض الموجود بين مفهوم التعددية واللبرالية مع المنظومة القيمية الثقافية العربية والإسلامية، بحيث يبرز عائق آخر يتمثل فيما تسميه– فهمية شرف الدين– بالمنظومة التربوية السائدة في المجتمعات العربية. وهي في ذلك تعني نظام القيم الذي يخترق العلاقات الاجتماعية، وينعكس في نظم التربية والتعليم وقواعد

الضبط والسلوك الاجتماعي مثل العلاقات داخل الأسرة التي تحددها السلطة الأبوية نفسها التي لا تسمح بإنتاج فرد مستقل قادر على المحاورة والمطالبة. هذه الصفات هي التي تغذي في الفرد روح الاعتماد على الكبير، وتكرس روح التبعية. وبما أن الديمقراطية كانت، وما زالت وستبقى نتيجة لنضج الفعل الاجتماعي، فلابد تقول -فهمية- الخروج على المنظومة التربوية التي أسست ولا تزال تؤسس للخضوع والطاعة. وإن كانت -فهمية- تتراجع قليلا لتؤكد بأن الطاعة في حد ذاتها مطلوبة من أجل الاستقرار الاجتماعي في أكثر الأحيان، فإنها من جهة أخرى تؤكد أن الطاعة إن جعلت قاعدة المنظومة التربوية فإنها ستصنع الإنسان المستسلم الخاضع بدلا من الإنسان الذي يغير ويبدع. ولذلك تقول -فهمية- بأهمية المنظومة التربوية ودورها في إعاقة بناء مجتمع مدني[58].

ويبقى الإشكال قائما فالديمقراطية كحرية كحد قول الطاهر لبيب، لا تكون كذلك إلا بخروجها عن طاعتين، الطاعة التي تركها السلف واستفاد منها التاريخ العربي في مراكمة استبداده والطاعة التي فرضها الأجنبي واستفاد منها تاريخه في مراكمة استغلاله، فهل نحن في أفق التحرر من الطاعتين معا ؟ [59].

هذا الإشكال يحيلنا إلى عائق آخر يعيق قيام مجتمع مدني إنه استغلال الأجنبي، أو لنقل عصر العولمة. هذه الأخيرة التي تعني فترة ما بعد الاستعمار باعتبار أن الـ ما بعد في مثل هذه التعابير لا يعني القطيعة مع الـ "ما قبل" بل يعني الاستمرار فيه بصورة جديدة. وسواء ما لمصطلح العولمة من إشكاليات

حول المفهوم، فإن القبول بلفظة "عولمة" يعني تنازل الدولة الوطنية أو حملها على التنازل عن حقوق لها لفائدة العالم، أي الذين يحتكمون في زمام أموره[60].

هؤلاء المتحكمين في العالم يحاولون خلق بيئة مساندة للترويج لمفاهيم تمحور حول قضايا التغيير عن طريق تعديل وتحسين وإنضاج الظروف الموضوعية والشروط المنتجة للتغيير. وعلى هذا الأساس أسست لمنظومة من الأفكار متعلقة بالحقوق حيث تزايدت الأصوات العالمية المطالبة بحماية حقوق الإنسان- حقوق المرأة- حقوق الطفل... وبخاصة منظمة العفو الدولي وفروعها. لكن الأمور لم تتوقف على ما اصطلح بتسميتة التحول الديمقراطي الذي يقوم على أساس احترام الإرادة الشعبية والتداول على السلطة، با يتعداه إلى وجوب التغيير على مستوى البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وما لذلك من تداعيات على الدولة وسلطتها وعلاقتها بالمجتمع وفئاته وقواه في البلدان العربية[61].

وفي الجزائر يحاول الثنائي الأمريكي-الأوربي في ظل تشكلات النظام الدولي الجديد، رسم خريطة سياسية اقتصادية توافق مشاريعه الاستغلالية. ويسعى ذات الثنائي لتعميمه على الصعيد الدولي باسم الحداثة والعصرنة، وحقوق الإنسان واقتصاد السوق... الخ[62]. يرى المنظرون الجدد للعولمة أمثال فوكوياما وهانتغتون وفريدمان أن سيادة هذه الأفكار وتطبيقها هي شروط أساسية لإيجاد البيئة المساندة للتغيير نحو الفضاء الجديد للعولمة. أو بالأحرى تدخل إنساني دولي لحل العديد من المشاكل. هذا يمثل الوجه الأول لمسألة

التدخل الخارجي، أما الوجه الثاني فيتعلق بالحد الفاصل بين التدخل المشروع وبين التدخل غير المشروع الذي يكتسب صفة الاحتلال[63].

هذا الفضاء الجديد ينتج الآليات العابرة للقوميات فيما يخص حركة التجارة وانتقال الأموال والسلع من جهة، ومن جهة أخرى يدعو إلى تعميم تكوين الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية التي تدير شؤونها بشكل مستقل عن الدولة[64]. بمعنى تحييد دور الدولة وتطبيق اللبرالية كما تمليها المؤسسات الدولية. الشيء الذي يبين نوعية المخاطر على الدولة الوطنية، وعلى مسألة قيام مجتمع مدني حقيقي، لأن ما سبق ذكره يبين أن المجتمع المدني هو من بين إحدى القيم التي تدفع بها العولمة إلى الواجهة كونها وسيلة من وسائل التغيير بهدف توجيه مسارات التحول الديمقراطي في المجتمع الجزائري. دون أن ننسى دور القوى العلمانية في تطور قوى المجتمع المدني وانتظامها في مؤسسات وتنظيمات مدنية، لأن العلمانية مرتبطة بالديمقراطية التي لا يمكن أن تنجح إلا بها. وتحضرني هنا قضية سعد الدين إبراهيم رائد بحوث المجتمع المدني في الوطن العربي، حيث ذكر أحد المتدخلين في ملتقى "تحالف الحضارات والرسالات" [65] أنه سئل سعد الدين عن الجهة التي تموله، فرد سعد بأن تمويلهم ذاتي، لكن بما أننا نبحث في مسألة المياه في الوطن العربي فقد منحتا أمريكا 50 ألف دولار، يقول سعد: فقال له المتدخل: "انتهت المنافشة" ثم واصل الحديث: "الرجل متزوج بأمريكية، وهو مكتسب للجنسية الأمريكية، إذن الجهة الممولة هي التي ترسم الأهداف التي تتماشى مع مخططاتها". إضافة

إلى ذلك فإن تفاعلات قضية سعد الدين إبراهيم ونشاط مركز ابن خلدون منذ جويلية 2000، واتهامه وحبسه لمدة تصل إلى حوالي شهر ثم الإفراج عنه بكفالة، وملابساتها الداخلية والخارجية، وبخاصة الموقف الأمريكي، تثير موقف السلطات الرسمية المصرية من عمل تلك النقابات المهنية الأهلية ومراكز البحوث[66].

وفي الجزائر تطالعنا الصحف الجزائرية عن تحركات السفارة الأمريكية بهدف الإطلاع على ما يدور في الساحة الوطنية، حيث برمجت لقاءات مع ممثلي المجتمع المدني وأحزاب سياسية تناولت الوضع السياسي الراهن وموقف منظمات المجتمع المدني من قضية التعديل الدستوري، إذن هو التدخل الأجنبي باسم العولمة وهو أمر خطير، لكن الأخطر هو مطالبة بعض الأحزاب العلمانية من أمريكا بضرورة تدخل المجتمع الدولي كشرط لضمان نزاهة رئاسيات 2009[67]. إذن السؤال المطروح: هل فصلنا في التحديات الداخلية الوطنية المحلية حتى يمكننا مجابهة التحديات الخارجية؟ بصيغة أخرى: هل المجتمع المدني الجزائري فصل في أدواره الداخلية حتى يتمكن من القيام بأدوار جديدة تفرضها العولمة؟

نقول لا، لأن رفع شعارات منادية بحرية التفكير والتغيير والحق في التنظيم والانتخاب والتجمع، والتظاهر وغيرها من الحقوق المدنية والسياسية دون ربط هذه الحقوق مع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ينعكس سلبا على الدولة والمجتمع معا، لأن التداعيات السلبية للعولمة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لشرائح هامة في المجتمع مثل الفقراء والعمال والنساء

وأبناء الطبقات الوسطى. ومن النتائج المباشرة لازدياد الفقر واندلاع الأزمات الاجتماعية الحادة بروز ظاهرة التطرف الذي يغذيه ما سبق ذكره، حيث يعطيه فرصا إضافية لصعود الحركات المتطرفة بمختلف أشكالها، وهو من شأنه أن يعقد مهام المجتمع المدني[68].

عائق آخر أثاره مترك الفالح يتماشى مع الحالة الاقتصادية السابقة الذكر يتمثل في قضية الطبقة الوسطى وتشكلها وجودها وفاعليتها في المنطقة العربية مقارنة ومقاربة مع مثيلاتها في المجتمعات الغربية. والأساس في هذا الطرح أن الطبقة الوسطى في أوروبا وارتباطها بالبرجوازية وبدينميتها كانت وراء ثقافة المدن وقواها المجتمع المدني من تنظيمات واتحادات ونقابات وجمعيات مدنية. وهذه الطبقة الوسطى قامت بتعميم هذه الثقافة المدنية على الريف وقواه وثقافته إلى درجة التداخل بين المدينة والريف من حيث تمدن الريف. تعتبر هذه مسألة غائبة في البلدان العربية لأن الطبقة الوسطى بهذا المفهوم غير ذاتية التكوين، وهي في أغلبها ذات امتدادات خارجية وذات طابع عائلي أو أسري يغلب عليها الطابع المحافظ في الاستثمار، وهمها الربح مع انعدام طابع الشفافية في مشاريعها. أما أغلبية هذه الطبقة الوسطى الباقية، فتعتمد على الدولة من حيث الرواتب الحكومية وبالتالي تماهيها مع الدولة الشيء الذي يعيق قدرتها على ممارسة الضغط على الحكومات من حيث هي أحد المكونات الأساسية للقوى الموصوفة بالمجتمع المدني. ونعني به التمويل الذاتي الذي هو العمود الفقري لعمل المنظمات المدنية غير الحكومية في كل أنحاء العالم[69]. ويرى احمد شنة أن غياب هذا الأساس يترجم عدم فاعلية هذه التنظيمات.

إذن هذه المفارقة المتمثلة في اختلاف تكوين الطبقة الوسطى الغربية مع مثيلتها العربية أدت بدورها إلى بروز نتيجة عكسية أخرى: إن فاعلية الطبقة الوسطى تاريخيا ذات صلة بالبعد الاقتصادي، بمعنى قوتها الاقتصادية الذاتية التي صنعت قوتها السياسية في ما بعد. أما في البلدان العربية فالعكس هو الصحيح أي أن الوصول إلى المناصب السياسية هو الذي يزيد من المنافع والقوة الاقتصادية. يقول الفالح- هي النظرية الخلدونية التي تقول بأن الإمارة (سلطة/ملك) هي مفتاح الترف واللذات الدنيوية. وبما أن هذه الطبقة الوسطى التي تمثل مكونات المجتمع المدني عائمة في موالاتها في السلطة، فكيف لنا أن نتحدث عن مجتمع مدني طوعي غير حكومي ذو تمويل ذاتي يمارس الضغط على الدولة، وعليه نقول أنه هناك فجوة بين الدولة والمجتمع، والمجتمع المدني بمؤسساته لم ينجح في تخطي هذه الفجوة.

خاتمة:

نستنتج مما سبق ذكره بأن هناك مجتمع مدني جزائري مجسدا في تعددية تكاد تكون شاملة في الأحزاب والنقابات والجمعيات والنوادي.... إلخ لكن الفعل المدني غير موجود والثقافة المدنية غير موجودة.

إن الجزائر لم تستثمر في الإنسان باعتباره موردا حيويا في التنمية والحضارة والتاريخ، بل التفتت بدل ذلك ولسنين طويلة للاستثمار في المادة والعمران فقط، مؤسسات هياكل ومراكز لنكتشف جميعا حجم خيبتنا.

من جهة أخرى، تنبغي الإشارة إلى نقطة مركزية وصلنا إليها بعد قرابة18 سنة من الممارسة السياسية وهي أننا وصلنا إلى خلق أحزاب وجمعيات تنضوي في إطار ما يسمى بـ "المجتمع المدني" أصبحت اليوم مصدر الانسداد السياسي وعقبة أمام التغيير.

عقبة أمام التغيير لأنها لا ترى نفسها معينة بتقديم اقتراحات وبرامج قابلة للتطبيق ومصدر قوتها قدرتها على المساندة في أحلك الظروف.

ثانيا: هي عقبة لأنها تضلل السلطة والشعب وتمنع بروز خيارات بديلة قد تكون الأنجع لحل مشاكل البلاد، يضاف إلى هذا أن الكثير من الكيانات والتنظيمات نسجت شبكة لحل مشاكل البلاد، يضاف إلى هذا أن الكثير من الكيانات والتنظيمات نسجت شبكة عنكبوتية من العلاقات، وارتبطت بمصالح وامتيازات لا يمكن التفريط فيها بسهولة، وبالتالي فهي تساند باستمرار.

خلاصة هذا الواقع، يكاد يكون المشهد الديمقراطي الجزائري استثنائيا وفريدا من نوعه، في ظل انصهار كل كيانات المجتمع المدني في حزب واحد، وقد تكون الجزائر الوحيدة التي ساد فيها انفتاح في زمن الأحادية، تحول إلى انغلاق زمن التعددية، وهو الواقع لم يجد له أي نظرية لتفسيره.

هذه الصورة المعقدة والسلبية للمشهد السياسي والاجتماعي تقول كم هو صعب التغيير في الظروف الحالية، لأن القوى التي تحمله ينبغي تفكيكها بالمرة وإعادة بناءها على ثقافة جديدة.

لكن ما العمل؟ وكيف السبيل إلى ذلك؟

توصيات:

إن الدراسات التي لا تتفتح على المستقبل هي دراسات مبتورة، ولذلك كان لزاما علينا تقديم البديل: إن الشعور بالمشكلة هو بداية لحلها عن طريق:

- تبني قاعدة أساسها التوازن بين المجتمع المدني والدولة، هذا مشهد من ثلاثة مشاهد اقترحها –الصبيحي–[70] اخترناها لقناعة منا بأنها تمثل الحل الأمثل للمشهد الجزائري العقيم السالف ذكره، لكنه الأشد صعوبة في تحقيقه، لأنه يقتضي إحداث تغيير ثوري جذري يهدم أسس المجتمع القائم مواكبة مع إحداث التحولات المطلوبة لميلاد مجتمع مدني حقيقي وفعال. بكلمة أخرى، قيام تحالف واسع بين القاعدة الاجتماعية والنخبة السياسية الحاكمة. وخلافا للطرح الغربي القائل قليل من الدولة وكثير من المجتمع المدني، نرفع شعار كثير من الدولة، وكثير من المجتمع المدني، لأنه لا بديل عن دولة قوية، ولكن بشرط أن تكون ليبرالية ديمقراطية، ويتأتى ذلك من خلال:

- دولة قانونية يتولى إدارتها عناصر أكفاء لديهم المعرفة والخبرة، لتكون الإطار السياسي القانوني للمجتمع المدني، وفي المقابل تبلور قوى المجتمع المدني حجما ودورا واتسامها بالمؤسسة التي تستدعي ممارسة التأثير الفعال في السياسات والقرارات التي تتخذها الدولة، ويكون ذلك على أساس قاعدة تتمثل في:

-القدرة على التنظيم الذاتي

- كثافة التأطير الجمعوي

-القدرة على المبادرة

-مجتمع يقوم بمهام الدولة.

-نشأة مجالات مستقلة عن الدولة كانتظامها مثلا في مؤسسات أهلية بهدف كسب استقلاليتها وحريتها.

- إن ما سبق ذكره يمثل صياغة لمشروع نهضوي، لكن هذا المشروع- في تقديرنا- لن يتحقق إلا إذا فصلنا في قضية المثقف، في هذا السياق يقول -الجنحاني-لا يمكن عزل إشكالية حوار المثقف مع السلطة عن حالة المجتمع المدني[71].وكذلك قضية عزلة المثقف عن الشعب، لأننا بصدد الحديث عن المثقف السياسي ودوره الإبداعي، ليس لأنه هو المعني وحده بعملية التغيير، بل بسبب مهاراته في تحديد المشكلات وسبل التغلب عليها، ودوره في تجذير الوعي المدني وغرس روح العمل السياسي. بالإضافة إلى عمله في مجال نشر العلم والمعرفة. إن المثقف يبدع من موقف الناقد لا الداعية، ويدعو إلى الحوار ويحترم المختلف معه لأن المثقف ديمقراطي أو لا يكون.

- هذا يحيلنا إلى دعوة مثقفينا وأكاديمينا لدراسة مفهوم المجتمع المدني، ورفع مستوى الحس المدني والابتعاد عن حالة الاغتراب السياسي لأن ذلك يعني ابتعاد المثقف عن جوهره وطبيعته لأنه لا ينفعنا لا الهروب من الواقع ولا الخضوع والتكيف معه. إنه التحدي المستقبلي- يقول حليم بركات[72]. قد يقول المثقف الجزائري أن حال الأمة المتأزم، وتفشي الآفات الاجتماعية والاقتصادية يحول دون التفكير الذهني حول مفهوم المجتمع المدني. نقول أن المفكر الايطالي "أنطونيو غرامشي" انكب على دراسة المفهوم في القرن العشرين، وهو في سجون الفاشي الإيطالي في روما حتى لقي حتفه هناك[73].

نختم هذه المداخلة المتواضعة بعرض رؤيتين لمثقفي جزائريين عايشا واقع الجزائر المستعمرة والمستقلة لبناء مجتمع مدني جزائري حقيقي: الأول هو أحمد الطالب الإبراهيمي حيث يقول: "المجتمع المدني الجزائري، أفترض أن المقصود بهذه التسمية يشير في ذهن مستعمليها، إلى وجود فئة اجتماعية تتبنى قضايا معينة كالتمسك بالديمقراطية والتعددية والاعتزاز بالهوية الوطنية، والمطالبة بالمساواة بين الرجل والمرأة والتفتح على العالم الخارجي، والأخذ بالإسلام كدين انطلاق لا كدين جمود[74]. ولأجل ذلك يقول يجب أن نعمل، نعمل، نعمل. أما المثقف الثاني فهو مالك بن نبي- رحمه الله- الذي يرى بأن ميلاد مجتمع يجب أن يخضع لعمل وتوافق مشترك لثلاثة عوالم تأتي صورته طبقا لنماذج إيديولوجية من عالم الأفكار، يتم تنفيذها بوسائل من عالم الأشياء، من أجل غاية يحددها عالم الأشخاص، وفق الحكمة القائلة: "الفرد للمجموع- والمجموع للفرد"[75].

المراجع والمصادر:

1) - أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية الجزائرية 1860-1900، ج1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 2000، الطبعة الأولى.

2) - أحمد شكر الصبيحي: ح مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2000، الطبعة الأولى.

3) - أحمد طالب الإبراهيمي: المعضلة الجزائرية الأزمة والحل 1989-1999- شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1999، الطبعة الرابعة.

4) - أسبوعية روز اليوسف المصرية: نقلا عن جريدة الخبر اليومية، 6 جانفي 2008،

5) - توفيق رباحي: جزائريين بينهما برزخين، جريدة الشروق اليومي، الخميس 17 جانفي 2008.

6) – الجابري: إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي،

7) – جمال غلاب: حوار مع الأمين العام لأكاديمية المجتمع المدني الجزائري 12070 http:/www.diwanalarab.com/spip.php

8) – الحبيب الجنحاني: المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، 2006

9) – حليم بركات: المجتمع العربي في القرن العشرين، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2000، ط1،

10) – سعد بوعقبة: رئيس بلا دولة، يومية الخبر الجزائرية12 فيفري 2008، عدد 5233،

11) – سعيد بن سعيد العلوي: الوطنية والتحديثية في المغرب، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1997، الطبعة الأولى.

12) – صيحة المجتمع المدني، مجلة يصدرها مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية 1988-1995.

13) – الطاهر بلعيور: المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة باتنة، العدد 15، ديسمبر 2006.

14) – عبد الحميد إسماعيل الأنصاري: نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني، دار الفكر العربي، القاهرة، 2002، الطبعة الأولى.

15) – فوزي أوصديق: الدستور ضحية للتعديل.... أم فريسة لدعاة التنديد، الشروق اليومي، 3 جانفي 2008، العدد 2188،

16) – مالك بن نبي: شروط النهضة، ترجمة عبد الصبور شاهين، دار الفكر بدمشق، سورية، 2006، الطبعة السادسة، ص 125.

17) – مالك بن نبي: ميلاد مجتمع ، شبكة العلاقات الاجتماعية، ترجمة: عبد الصبور شاهين، دار الفكر، لبنان، 1974، الطبعة الثانية،

18) – متروك الفالح: المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2002 ، الطبعة الأولى.

19) – محمد الطاهر العدواني: الإسلام وحوار الحضارات، المجلد الأول، مكتبة عبد العزيز العامة، الرياض، 2004.

20) - محمد عابد الجابري:قضايا الفكر المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنـــان، 1997، الطبعة الأولى.

21) - ملتقى عقد في مدريد باسبانيا، بثته قناة الجزيرة مباشر نهاية شهر جانفي 2008.

22) - نادية خلفة: مكانة المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية، مذكرة ماجستير، نوقشت في جامعة باتنة، 2005.

23) - وجيه كوثراني:مشروع النهوض العربي،دار الطليعة للطباعة والنشر،لبنان،1995،الطبعة الأولى.

24) - ورشة حول استراتيجيات مساهمة المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في البلدان العربية: قطر، الدوحة" يومي 4 و 5 جانفي 2005،

25) - WWW. AIHR.ORG/ARABIK/RECOMONDATION/WORKSHOP DOHA STRATEGIE 2005.HTM

26) - يومية الخبر الجزائرية، السبت 9 فيفري 2008، 5239

27) - يومية الخبر: الأحد 10 فيفري 2008، عدد 5240

28) - يومية الشروق: 22 جانفي 2008، العدد 2204

29) - يومية النصر: الاثنين 31 ديسمبر 2007

الهوامش

(1)- الحبيب الجنحاني: المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، الدار البيضاء، مطبعـــة النجاح الجديدة، 2006، ص5.

(2)- فهمية شرف الدين: **الواقع العربي وعوائق تكوين المجتمع المدني، المستقبل العـــربي**، مركـــز دراسات الوحدة العربية؟، لبنان، 2000، ص 36.

(3)- المرجع نفسه، والصفحة نفسها.

(4)- عبد الحميد إسماعيل الأنصاري: **نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني**، دار الفكر العربي، القاهرة، 2002، الطبعة الأولى، ص 7.

(5)- محمد الطاهر العدواني:الإسلام وحوار الحضارات، المجلد الأول، مكتبة عبد العزيـــز العامـــة، الرياض، 2004، ص 497



(6)- أحمد شكر الصبيحي: ح مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2000، الطبعة الأولى، ص 25

(7)- متروك الفالح: المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2002 ، الطبعة الأولى، ص 150.

(8)- الصبيحي: المرجع السابق، ص 26

(9)- متروك الفالح: المرجع السابق، ص 150

(10)- الجنحاني: المرجع السابق، ص 18-19.

(11)- وجيه كوثراني:مشروع النهوض العربي، دار الطليعة للطباعة والنشر، لبنان، 1995، الطبعة الأولى،ص 86.

(12)- المرجع نفسه، والصفحة نفسها.

(13)- محمد عابد الجابري: **قضايا الفكر المعاصر**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1997، الطبعة الأولى، ص 12-13.

(14)- الطاهر بلعيور: المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة باتنة، العدد 15، ديسمبر 2006، ص 207.

(15)- متروك الفالح: المرجع السابق، ص 26.

(16)- صيحة المجتمع المدني، مجلة يصدرها مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية 1988-1995، ص 4-5-6.

(17)- جمال غلاب: حوار مع الأمين العام لأكاديمية المجتمع المدني الجزائري 12070 http:/www.diwanalarab.com/spip.php

(18)- جمال غلاب: الموقع السابق ذكره.

(19)- أبو القاسم سعد الله:الحركة الوطنية الجزائرية 1860-1900، ج1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 2000، الطبعة الأولى، ص 448- 449.

(20)- أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص 24.

(21)- أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص 24.

(22)- إسماعيل قيرة وآخرون: المرجع السابق، ص 69.

(23)- نادية خلفة: مكانة المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية، مذكرة ماجستير، نوقشت في جامعة باتنة، 2005، ص 109.

(24)- نادية خلفة: المرجع السابق، ص 113-114.

(25)- قيرة وأخرون: المرجع السابق، ص 24.

(26)- الأنصاري: المرجع السابق، ص 13.

(27)- فهمية شرف الدين: المرجع السابق، ص 39.

(28)- نادية خلفة: المرجع السابق، ص 121.

(29)- المرجع نفسه، ص 122.

(30)- نادية خلفة: المرجع السابق، ص 123.

(31)- سعيد بن سعيد العلوي: الوطنية والتحديثية في المغرب، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1997، الطبعة الأولى، ص 178-179.

(32)- قيرة وآخرون: المرجع السابق، ص 124.

(33)- المرجع نفسه،ص 127.

(34)- الجنحاني: المرجع السابق، ص 62-63.

(35)- يومية النصر: الاثنين 31 ديسمبر 2007، ص 4.

(36)- يومية الخبر الجزائرية، السبت 9 فيفري 2008، 5239،

(37)- قيرة وآخرون: المرجع السابق، ص 139.

(38)- يومية الخبر الجزائرية، السبت 9 فيفري 2008، 5239، ص 3.

(39)- قيرة وآخرون: المرجع السابق، ص 139.

(40)- نادية خلفة: المرجع السابق، ص 135.

(41)- سعد بوعقبة:رئيس بلا دولة، يومية الخبر الجزائرية12 فيفري 2008،عدد 5233، ص24

(42)- توفيق رباحي: جزائريين بينهما برزخين، جريدة الشروق اليومي، الخميس 17 جانفي 2008، 2200، ص 14.

(43)- قيرة وآخرون: المرجع السابق، ص 110.

(44)- مالك بن نبي: شروط النهضة، ترجمة عبد الصبور شاهين، دار الفكر بدمشق، سورية، 2006، الطبعة السادسة، ص 125.

(45)- المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(46)- المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(47)- نادية خلفة: المرجع السابق، ص 132.

(48)- سعيد بن سعيد العلوي: المرجع السابق، ص 179.

(49)- أسبوعية روز اليوسف المصرية: نقلا عن جريدة الخبر اليومية، 6 جانفي 2008، ص 2.

(*) - أجرت شبكة CNN في يوليو 1999، حوارا ساخنا حول هذا الموضوع، ومن خلال الاتصالات التي وردت إلى البرنامج تسير في اتجاه الموافقة على الطرح السالف ذكره يقوم هذا الطرح على أن يعيش الشخص مع شخص آخر- امرأة أو رجل- باعتبار أن خيار الشراكة ليست مشاركة زوجية وإنما حياتية مادية بمعنى المشاركة في دفع نفقات الحياة من إعاشة ولكن.... أنظر: متروك الفالح: المرجع السابق، ص 49.

(50)- متروك الفارح: المرجع السابق، ص 48-49.

(51)- جمال غلاب: حوار مع احمد شنة، موقع سبق ذكره.

(52)- فوزي أوصديق: الدستور ضحية للتعديل.... أم فريسة لدعاة التنديد، الشروق اليومي، 3 جانفي 2008، العدد 2188، ص 17.

(53)- الجابري: إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، نقلا عن فهمية شرف الدين، ص 45.

(54)- متروك الفارح: المرجع السابق، ص 24-25.

(55)- متروك الفارح: المرجع السابق، ص 24-25.

(56)- قيروة وآخرون: المرجع السابق، ص 220.

(57)- المرجع نفسه، ص 245.

(58)- فهمية شرف الدين: المرجع السابق، ص 47.

(59)- المرجع نفسه، ص 46.

(60)- الجابري: المرجع السابق، ص 135.

(61)- متروك الفالح: المرجع السابق، ص 154.

(62)- قيروة وآخرون: المرجع السابق، ص 220.

(63)- فهمية شرف الدين: المرجع السابق، ص 41.

(64)- فهمية شرف الدين: المرجع السابق، ص 41.

(65)- متروك الفارح: المرجع السابق، ص 48-49.

(66)- متروك الفارح: المرجع السابق، ص 103.

(67)- يومية الخبر: الأحد 10 فيفري 2008، عدد 5240، ص 2.

(68)- ملتقى عقد في مدريد باسبانيا، بثته قناة الجزيرة مباشر نهاية شهر جانفي 2008.

(69)- متروك الفارح: المرجع السابق، ص 153.

(70)- الصبيحي: المرجع السابق، ص 184-185.

(71)- متروك الفارح: المرجع السابق، ص 48-49.

(72)- حليم بركات:المجتمع العربي في القرن العشرين، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2000، ط1، ص 947.

(73)- الجنحاني: المرجع السابق، ص 70.

(74)- احمد طالب الإبراهيمي:المعضلة الجزائرية الأزمة والحل 1989-1999- شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1999، الطبعة الرابعة، ص 107.

(75)- مالك بن نبي: ميلاد مجتمع ، شبكة العلاقات الاجتماعية، ترجمة:عبد الصبور شاهين، دار الفكر، لبنان، 1974، الطبعة الثانية، ص 24.